نشرة شهرية تصدرها
الجبهة الشعبية في البحرين

٥ مارس

العدد الخامس عشر ــ السنة الخامسة ــ مارس ١٩٧٧

الذكرى الثانية عشرة لانتفاضة مارس المجيدة

في مارس ١٩٦٥ هبت جماهير شعبنا في انتفاضة واسعة وتحولت البحرين خلال تلك الفترة الى ساحة صدام دموى بين الجماهير التى خرجت لتعبر عن رفضها لسياسة العمالة التى يسير عليها النظام ، وتؤكد اصرارها على مواجهة القوات الاستعماريه ، وتجسد سخطها المتزايد ضد جبروت شركة النفط والاحتكارات الدولية الاخرى ، وبين السلطة الرجعية القائمة التى كانت وحشية ردود فعلها دليلا ساطعا على عمق ارتباطها بالدوائر الامبريالية • ومن ثم استعدادها المطلق على ارتكاب ابشع الجرائم في سبيل الدفاع عن مصالحهما المشتركة •

انتكست الانتفاضة ، وأجهضت قبل ان تتمكن من تحقيق المطالب العادلة التى رفعتها • لكن لايعنى توقف الصراع • فالجماهير المضطهدة احتفظت بحقدها على النظام • ولم تخدعها المشروعات التى وعد بتحقيقها • فلا وثيقة « الاستقلال » ولا الهياكل الديمقراطية الهشة ، ولا الترقيعات الأقتصادية العرجاء استطاعت ان تخفى توثق علاقات النظام الحميمة مع الدوائر الامبريالية والانظمة الرجعية ، ولا ان تطمس الطبيعة القمعية التى يتمتع بها ، لا ان تنتشله من الازمات الأقتصادية الخانقة التى يعانى منها ، ولا انعكاساتها العميقة على الجماهير، وهكذا ، فعلى امتداد الاثنا عشر سنة الماضية ، احتدمت الصراعات ، وتفجرت المعارك بين الجماهير والنظام في اكثر من مناسبة • وتفاوتت بين مذكرات الاحتجاج ومسيرات الشجب ، لتصل الى الاضطرابات العلنية والمنظمة التى تتفاعل لتتحول الى انتفاضات جماهيرية ، وصدامات دموية مع اجهزة قمع النظام • كانت تلك الصراعات والمعارك دليلا قويا يؤكد اخفاقات النظام في حل معضلاته ، ويجسد اصرار جماهيرنا على الاستمرار في النضال مهما بلغت التضحيات •

واخفاقات النظام تنبع من طبيعته الطبقية ، المعادية لاوسع الجماهير ، التى تدفعه بأستمرار الى المزيد من القمع والتفنن في اساليب الارهاب • وهذا يستدعى تعزيز كفاءة مؤسساته التعسفيه وتأتى المحصلة لتكون المزيد من الاخفاقات ، والمزيد من القمع ، والعجز عن وضع الحلول الصحيحة للمشكلات الرئيسية التى يعانى منها •

فعلى الصعيد الوطنى لاتزال بلادنا بعيدة كل البعد عن نيل استقلال حقيقى ، يجعل في مقدورها اتخاذ القرارات دون الخضوع للابتزاز الذى تمارس عليها الدوائر الامبريالية ، والقوى الرجعية المتحالفة معها ، حتى الاستقلال الشكلى ، تلاشت مقاييسه من جراء التنازلات التى يقدمها النظام مقابل الدعم الاقتصادى المتواضع ، الذى يحصل عليه ، والذى يتوهم انه سوف يساعده على حل الازمات المحدقة به •

اما على الصعيد الاقتصادى ، فمن الصعب الحديث عن سياسة اقتصادية يسير عليها هذا النظام ، اللهم الا اذا كان وضع البلاد تحت سيطرة الرأسمال الاجنبى ، وسطوة الاحتكارات الدولية هو نوع من البرمجة الاقتصادية • فعلى امتداد الثلاث السنوات

فضحت المحاكمات اساليب القسم الخاص
وكشفت بطلان التهم الموجهة على الجبهة الشعبية

لاول مرة في تاريخ البحرين ، تشكل محكمة جنائية للنظر في قضية اغتيال احد المواطنين .. وتستأثر بالاهتمام الرسمي والشعبي ، المحلي والعربي .. كما جرى مع المحاكمات الاخيرة التي جرت بشأن النظر في اغتيال المدني .

ولقد حاول النظام ممثلا في المدعي العام ومن وراءه القسم الخاص أن يحول القضية من كونها قضية جنائية الى قضية سياسية لمحاكمة الحركة الوطنية البحرانية وبالتحديد الجبهة الشعبية في البحرين . ولم يكن ذلك بمحض الصدفة . ولا نزوة من نزوات القسم الخاص .. وشطحة من شطحات المدعي العام بل تعبيرا صادقا عن مستوى الصراع الذي وصل بين الشعب بكافة فئاته وطبقاته الاجتماعية وقواه الوطنية من جهة ، وبين السلطة العميلة والدوائر الامبريالية وأجهزة قمعها من جهة ثانية .

لذلك لا يجب النظر الى المحاكمة على أنها محكمة عادية ، بل انها منعطف كبير في مجرى الصراع الطبقي الحاد الذي يجري داخل البلاد . ولا يجب النظر اليها من حيث وقائعها وما جرى فيها من مساجلات هامة فقط بل من حيث ارتباطها بالصراع الاجتماعي والتطور

الماضية ، درجت السلطة على تقديم أفضل الاغراءات لتلك الاحتكارات التى اندفعت لمضاعفة استثماراتها في بلادنا . ولا شك ان وجود ٣٧ مصرفا تمارس نشاطاتها داخل البحرين وضمن قوانين ما وراء البحار (أوفشور اوبريشن) ، مؤشر خطير يدلل على حجم النفوذ الاقتصادى الاجنبى في بلادنا ، ويدحض كل ادعاءات وزراء التخطيط والتجارة والمالية المتشدقة بما تطلق عليه الازدهار الاقتصادى الذى تمر به البحرين . وتأتى الموازنه السنوية لهذا العام ، والثغرات الواسعة المليئة بها لتضيف دليلا آخر على انعدام البرمجة ، وتفشى الفوضى .

اما على الصعيد الاجتماعى ، فان الامور تزداد سوءا . فجماهيرنا لاتزال ينهشها غول الغلاء ، وتئن تحت وطأة ازمات السكن ، فالحلول لأزمات السكن التى تتبع من مصالح ملاك الاراضى واصحاب العقارات وبالتالى فلابد انها تأتى لتضاعف من الازمة بدلا من حلها . والبطالة تجرى معالجتها باستيراد المزيد من الأيدى العاملة الاجنبية . ومؤخرا تم الاتفاق على جلب ما يقارب من ٥٠٠ عامل من كوريا الجنوبية والمشاكل المتعددة التى يعانيها الشباب لاتجد من يحلها سوى « خبراء » أمريكان .

وامام تزايد الأحتجاج الجماهيرى لهذى السياسات يزداد التصاق النظام بالامبريالية ، فان المخرج المستمر امام هذه الطغمة الحاكمة هو المزيد من الأنبطاح والمزيد من الارهاب للجماهير لانتشال نفسه من الأزمات التى تعصف به . فانه لايتردد في الاستمرار في سياسة العنف،واللجوء الى اساليب العسف ، وتحقيق

لقد هبت جماهيرنا في مارس ٦٥ ، وفي مارس ٧٢ لتقول كلمتها في هذا النظام الذى لم يطرأ على جوهره اى تغيير ، بل ربما ازداد ترديأ نحو الاسوأ ، على الرغم من بعض المكاسب التى انتزعتها الجماهير لصالحها خلال تلك الاثنا عشر سنة الماضية . ومن هنا فاننا لازلنا مطالبين بتصعيد النضال من اجل انتزاع المزيد من المكاسب لصالح هذه الجماهير ، وتحقيق الاهداف التى انفجرت من اجلها انتفاضات شعبنا .

الهائل الذى جرى في بنية الحركة الوطنية ، والخوف الشديد الذي يساور النظام ويجعله يشهر سيوفه في وجه الجماهير خوفا من عدو يختبىء وراء كل زاوية ووراء كل عامل ، وكل مواطن شريف ... ولا يتردد عن الحديث عن الامن واستقرار وهو يوزع أجهزة قمعه لتعبث فسادا وسط المواطنين في القرى والمدن .. ذلك الصراع الذي توهم رئيس وزراءه أنه سيشرف عليه من خلال طائرة الهليوكبتر التي صعدها في الايام الاولى ليطمئن على حالة الامن في البلاد من الجو ! !

ان حدة الصراع الطبقي وتزايد وتيرته ، يمكن تلمسها بوضوح في جميع ميادين الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية ، في الداخل والخارج ، بحيث لا يمكن أن يهرب من ميدان ، الا ويجد خصمه واقفا له عصابة تسمت باسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج تريد أن تكون وصية على هذا الشعب .. تفرض عليه نفسها . بأفكارها ومعتقداتها الدخيلة على الدين » ... الخ وقس على ذلك بقية المرافعة « القيمة » للمدعي العام ! .

أن الصراع الطبقي في بلادنا هو جزء من الصراع الطبقي والوطني العادل الذي يخوضه شعب الخليج .. ويدرك الامبريالية والرجعيون ذلك جيدا . ولذلك يصرون على الحديث عن طموحات شعب المنطقة برمتها . ليتخذوا منها منفذا للنيل من الجبهة الشعبية في البحرين .. هكذا عبر المدعي العام عن هموم ومخططات الامبرياليين بقوله : « عصابة سمت نفسها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج كله محرر ويحكمه

من الذي يهدد الامن في البحرين ... الجماهير ام عصابات هندرسون ؟

بالمرصاد في الميدان الاخر . ولذلك عمد القسم الخاص الى تصعيد المعركة في الميدان الذي يريده : في قاعة المحكمة ، جاعلا من قضية اغتيال المدني . قضية سياسية لمحاكمة الجبهة الشعبية والحركة الوطنية بشكل عام .

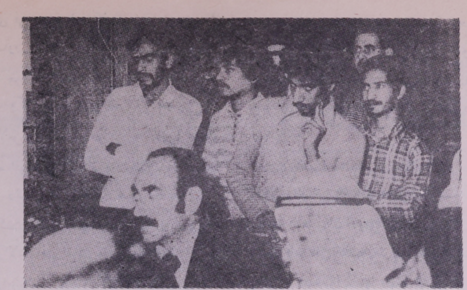
وحاول جاهدا آن ينتزع قرارا بذلك من المحكمة ، ولم يتردد المدعي العام من استخدام كافة النعوت والالقاب البذيئة الا والصقها بالجبهة ، وهذه عينات من بعض أقواله :

« لقد تأكد لديكم أن عصابة مسلحة قادتها واعضاؤها من المفسدين المخربين الخارجين عن القانون .. على القيم .. على الاعراف والعادات السائدة في هذا المجتمع الامن والمستقر .. عصابة كفرت بالله وبتعاليمه والتزمت شيطانها فأغواها فكانوا من الضالين .

عصابة أبت الا أن تعيث في هذه الارض الطاهرة فسادا ... سيطر عليها جنون الشهوة في السلطان .. أهله .. أنهم يريدون ان يحرروا الخليج من الشرفاء فيه!! (هندرسون وزمرته في البحرين أشباهه في الامارات والسلطنة) .

ويضيف « طالبوا بالقضاء على العصابة ليعيش المواطنون (اقرأ الاحتكارات) كما كانوا في أمن واستقرار ، ليبقى للبحرين وجهها الذي اعتدناه .. ليبقى الامن والاستقرار .. الالفة والمحبة » (لتبقى البحرين وكرا للجواسيس .. مركزا للخدمات لبنوك أوف شور .. بلد الغلاء رقم ٢ في العالم .. بلد الاستبداد وغياب الحريات .. والنقابات .. عاشت الالفة والمحبة الهندرسونية) .

١ ـ لقد أرادت السلطة أن تشن هجوما واسعا على الحركة الوطنية بشكل عام والجبهة الشعبية بشكل خاص . وكانت تسعى لخلق المبررات لهذا الهجوم الواسع . فوجدت في قضية الاغتيال فرصتها الذهبية .



ولذلك اتبعت الاساليب التالية للوصول الى تلك الغاية :

(أ) الصاق تهمة الاغتيال بالجبهة وطبخ الاعترافات .. واشاعة التهم الباطلة ، وتعبئة الجماهير بأن أعضاء الجبهة سفاكين متعطشين للدماء ، حاقدين على الدين والصحافة !

(ب) انتزاع الاعترافات عبر أساليب متعددة من التعذيب الوحشي وصلت الى حد استشهاد المناضل محمد غلوم عندما رفض كافة **الاعترافات الباطلة التي** قدمت له ليوقع عليها ، وعذبته المخابرات الاردنية ـ البريطانية حتى الموت •

(ج) اعتقال المحامين الذين أرادوا التطوع للدفاع عن المعتقلين ، وتعريضهم للتعذيب الشديد واحتجازهم للوقت الحاضر •

(د) اغراء المعتقلين باطلاق سراحهم أو التخفيف من الاحكام التي ستصدر بحقهم ، وجعلهم يوقعون على اعترافات كاذبة يقدمها القسم الخاص • وقد اتضح ذلك من اعترافات المتهمين الثاني والثالث • حيث حاول القسم الخاص اقناعهما بأن المتهم الرئيس الذي ستنزل عليه العقوبة هو محمد طاهر .. وان عليهما أن يوقعا على التهم المنسوبة للجبهة الشعبية خاصة مسرحية اختطاف الطائرة الوهمية التي أثارت الضحك والاستنكار وسط المحكمة والحاضرين والمحامين .. واعتبرت أنها فعلا من تخرصات وتخريجات القسم الخاص ، ولا علاقة **لها بالقضية المطروحة للمحاكمة على الاطلاق ...** بل أن المحاكمة برمتها لم تعطيها أي اهتمام لانها مكشوفة فوق اللازم • لقد حاول القسم الخاص أن يوهم ابراهيم مرهون وعلى فلاح بانهما سيكونان تحت رحمة القسم الخاص ورعايته اذا كالا السباب والشتائم للجبهة ..

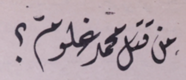
حدث العاقل بما لا يليق فان صدق فلا عقل له

واقر بالمسرحية التي اخرجتها المخابرات • لكن هذا الاعتراف الكاذب قد أثار زوبعة قانونية وسط المحكمة حيث أن القسم الخاص يعرض المعتقلين للتعذيب وينتزع الاعترافات خلال المرحلة التي يقدمون فيها للمحاكمة وفي انتهاك صارخ لابسط القواعد القانونية •

(هـ) لقد فرضت المخابرات من خلال وزير العدل محامين للمتهمين دون أن يكون للمتهمين رأي في هؤلاء المحامين • وليس هذا تقليلا من الدور الذي حاول المحامين أن يقدموا به للدفاع عن المتهمين لكن ذلك لا يجوز قانونيا حيث ان يوكل أي محام يراه صالحا

للدفاع عنه • أما أن تقوم السلطة بتعيين المحامين ، فذلك لا يحدث الا في الانظمة الاستبدادية • وحيث ان المحامين معينون فقد رضخوا لتهديدات السلطة واتضح ذلك عندما سحب محامي المتهم الاول استئناف في الاعترافات الثانية التي ادلى بها المتهمين على فلاح وابراهيم مرهون يوم ١٢/١٨ بدلا من اعترافاتهما الاولى . وكذلك عندما هدد جميع المحامين بالانسحاب اذا لم ترفض المحكمة مهزلة القسم الخاص في طبخ الاعترافات امام قاضي التحقيق التابع للقسم الخاص من وراء ظهر المحكمة والمحامين .. ضاربا عرض الحائط بكافة القوانين ومواد الدستور التي اصدرتها الحكومة نفسها •

كما ان محامي المتهمين الاول والثاني قد انصاعا لتهديدات القسم الخاص في مرافعتهما الاخيرة عن المتهمين محمد طاهر وابراهيم مرهون حيث اراد المحامي ان يوقع التهمة على جهة مجهولة حيث أن موكله « البائس المسكين الذي استعمل اداة وكبش فداء لجماعة ليس لها وازع من دين ولا ضمير • « ورفض أن يوضح من يقصد بذلك : القسم الخاص أم جهة اخرى ! ! أما محامي المتهم الثاني فلم يحالفه الحظ ، ولم يمتلك الجرآة عندما تحدث عن المناضل محمد بوجيري وعن الجبهة الشعبية بل القى التهم جزافا .. وادار تبرئة ابراهيم مرهون الذي انساق وراء آلاعيب المخابرات وصدق كافة دعاياتها وتحدث عن عنتريات كاذبة في خطف الطائرة وما شابهها ، بالصاق التهمة بجهة مجهولة حيث قال : « ولكن في الحقيقة والواقع أن هو الا اداة استفيد بها من خلال جوانب النقص الكائنة في التكوين الشخصي لهذا المتهم وبما يوحي بانه انتقاء مدروس لابراهيم في سياق التحقيقات من اشخاص مثل البوجيري الذي قيل انه يرأس هذا التنظيم • ونحن لم نر البوجيري ولم نسمع اقواله في هذه الساحة رغم انه يعتبر الرأس المدير الذي قام باختيار المتهم وضمه الى التنظيم المقال به » !!





عاشت الشجاعة والجرأة اللازمة حتى اسم الجبهة **الشعبية يخاف منه •**

٢ ـ عندما شكلت السلطة ، المحكمة الجنائية العليا ، وصل عدد المعتقلين الى أكثر من ٨٠ مواطنا ، وذلك بتهمة انتمائهم للجبهة الشعبية .. ولكن القسم الخاص الذي اراد ان يخفي حملة الاعتقالات الواسعة وراء دخان « قضية المدني » ركز فقط على خمسة من المعتقلين • واراد ان يحاكم الجبهة الشعبية من خلال اثنين منهم بتهمة التحريض والتخطيط للعملية ! وذلك بعد ان بلغ كافة التهم التي وجهها للشهيد محمد غلوم حيث لم يورد اسمه في المحاكمات الا خجلا على لسان المحامي عن المتهم الثاني •

وخوفاً من الغضبة الجماهيرية الواسعة فقد استنفرت السلطة كافة احهزتها المباحثية ، خوفا من مسيرات الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية ، وخوفا من تحول المحكمة الى مظاهرة شعبية ضد النظام ولذلك اتخذت السلطة اجراءات امن مشددة حيث لم يسمح لاكثر من ٣٥ من حضور المحكمة وبطاقات خاصة • كما شنت السلطة حملة اعتقالات في اليومين الاول والثاني

القسم الخاص لايقيم وزناً لاية قوانين.. وله عالمه الخاص به!

للمحاكمة • اما بالنسبة لما يجري في المحاكمة ، فقد ارادت السلطة ان تبدو ديمقراطية امام المراسلين الاجانب حيث سمحت بنشر بعض المرافعات ، وفرضت رقابة على بعض التقارير ، كتقرير اللجنة الطبية الذي فند دعايات المدعي العام وفضحها •• كما وجهت الصحافة الصفراء لابراز الادوار الوهمية التي كانت الجبهة الشعبية تنوي القيام بها لتعبئة الرأي العام ضد المناضلين وحركته الوطنية •

من ناحية أخرى ، لم تقدم اجهزة القسم الخاص القسم الاكبر من المعتقلين ، واكتفت بنشر اسماء العديد من الوطنيين « على لسان المتهمين » دون ان يثير ذلك فضول القاضي او المحامين بطلب العديد من الاسماء التي وردت على لسان المدعي العام او الاعترافات المزعومة على المتهمين •

٣ ـ لقد كان واضحا الانتهاكات الصارخة التي مارسها القسم الخاص بحق المعتقلين • ويكفي ان محمد طاهر كان يعاني من كسر في رجله نتيجة التعذيب • ولم تجد اجهزة النظام تبريرا لذلك سوى اشاعة انه حاول الهرب من نافذة وانكسرت رجله • وكل من يعرف القلعة وخاصة مبنى القسم الخاص يدرك أن المقبوض عليه لا يستطيع الافلات من قبضة البوليس تلك القلعة الحصينة ! كما أن المباحث قد مارست شتى الانتهاكات للدستور وقوانين السلطة ، مؤكدة لكل من له عقل في البلاد بان القوانين تطبق على الفقراء والطبقات المضطهدة ، وان للقسم الخاص والقائمين على تنفيذ هذه القوانين يمارسون شتى الانتهاكات دون أن يجدوا حرجا في ذلك •

ان قوانين السلطة تؤكد بان التعذيب ممنوع • وهذه المادة (١٩) فقرة (د) من الدستور تقول

« لا يعرض اي انسان للتعذيب المادي أو المعنوي او للاغراء او للمعاملة الحاطة بالكرامة • ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك • كما يبطل كل قول او اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب او الاغراء ولتلك االمعاملة او التهديد بأي منهما » •

ولكن :

(أ) جلبت الشرطة محمد طاهر على عربة لعدم قدرته على المشي من جراء التعذيب دون ان ينبس القاضي والمحامون بكلمة •

(ب) قدمت المخابرات تقريرين لكل من على فلاح وابراهيم مرهون تحت التهديد والاغراء بان القسم الخاص سيخفف العقوبة عنهما اذا كالا الشتائم والتهم للجبهة الشعبية •

(ج) اثبت التقرير الطبي لكل المتهمين الخمسة بانهم تعرضوا للتعذيب الشديد ، ولم يجد المدعي العام بدأ من كيل التهم والأستخفاف بتقرير اللجنة الطبية ، وتنصيب نفسه طبيبا فوق الجميع ومفتي حول الجروح واللكمات وغيرها في مرافعة شفوية افرغ فيها حقد القسم الخاص على كافة العناصر الشريفة التي تريد ان تقوم بعملها كما يمليه ضميرها المهني • يقول المدعي العام : « هذا هو تقرير اللجنة الطبية يا حضرات المستشار ين وقد بدا لهيئتكم الموقرة (كان الاحرى ان يقول • وقد بدأ للقسم الخاص) مخالفاً لابسط القواعد الطبية الشرعية المعترف بها غير جدير بان يكون محل تقديركم • ومن ثم يتعين الالتفات عنه وعدم التعويل عليه » •

اذا كان هذا التقرير الطبي لا يعتمد عليه ، فان المدعي العام يقول بان الجهاز الطبي في البحرين لا يستحق التقدير والتعويل عليه ، حيث ان هذه اللجنة

قد شكلها وزير الصحة بنفسه • ونترك الموضوع لاعمدة السلطة ان تحله ، حيث ان هذه التناقضات تعبر عن احتقار المخابرات لكافة العاملين في اجهزة الدولة ولا تعول الا على تقاريرها الخاصة التي تصطدم بالقوانين واللجان المسئولة !!

(د) اما المتهم احمد مكي ، فقد تحدث امام القضاء عن التعذيب الذي واجهه على النحو التالي :

« بعد ما تم القبض علي يوم الاحد الساعة ٣ ودوني القسم الخاص وهو قسم التحقيقات وصلت في الليل الساعة حوالي خمس الا ربع صباح يوم الاثنين اجلسوني في الغرفة اللي فيها الشرطة حتى الساعة السابعة صباحا تقريبا واستدعاني بعد ذلك احد ضباط التحقيقات في غرفة التحقيق وبعد عشر دقائق جاء حوالي ستة اشخاص مع ضابط معاهم وسألني الضابط عن الحادث قلت له ما اعرف عن اي شيء بعد قليل ادخلوني غرفة خاصة وخلعوا حذائي وهددوني اما بالاعتراف او بالضرب » •••

•••••• وانا قلت لهم ما اعرف اي شيء ثم اخذوا في ضربي الستة والضابط » ••• « وطوال فترة التحقيق كان فيه عملية ضرب » • (المواقف ـ العدد ١٦٠ ـ جلسة السبت ٧٦/١٢/٢٧)

وكشف احمد مكي بان المخابرات هددت الجميع بان عليهم ان يوقعوا على الاعترافات التي كتبتها الاجهزة عند قاضي التحقيق •• والا فانهم سيواصلون تعذيبهم بعد عودتهم من قاضي التحقيق !

(و) واما عبد الامير منصور فيضيف : « قلت لهم باني كنت قد انفصلت عن الجبهة الشعبية منذ عام ١٩٧٤ ما صدقو اكلامي ••• وبدءوا في عملية التعذيب» •

(ه) وخلال التحقيق مع المتهم السادس : محمد غلوم •• مارست كافة اشكال التعذيب حتى استشهد •

(ع) وخلال المحاكمات سلطت المخابرات ادواتها على الصحفي التقدمي سعيد العويناتي ، ولم ترفع

فشل هندسون من تحويلها الى قضية سياسية

سياطها الا بعد ان لفظ انفاسه الاخيرة •

(غ) اما المستشفيات في النعيم وعوالي فقد عرفت الكثير من وجوه المعتقلين وهم يؤنون من التعذيب البشع لكن هذه الاساليب المنافية لابسط القواعد والقوانين ودستور السلطة ، لا تجد من يرفع صوته محتجا ضدها في المحكمة • ولا يجد القضاة الوقت ليقدموا من يخالفوا القوانين الصريحة المعمول بها في البلاد الى المحاكمة لينالوا العقاب الذي يستحقونه •

وماذا كانت نتيجة المحاكمات ؟

لقد اصدرت المحكمة يوم ١٦ يناير ١٩٧٧ احكاما بحق المتهمين حيث برأت احمد مكي وعبد الامير منصور من التهم الموجهة اليهما • وحكمت بالاعدام على محمد طاهر وابراهيم مرهون ، وبالسجن مدى الحياة لعلي فلاح • وفتحت بذلك احد الفصول في هذه القضية الهامة. وبات من الضروري معرفة الاسباب التي اوصلت القضاة الى اصدار هذه الاحكام والنتائج المستخلصة من هذه المعركة التي خاضتها الحركة الوطنية دون تكافوء مع اجهزة النظام • وخرجت منها منتصرة •

١ ـ لقد خرجت الجبهة الشعبية في البحرين ومعها الحركة الوطنية منتصرة بتبرئة احمد مكي وعبد الامير منصور ، فقد ارادت السلطة ان تدين الحركة الوطنية باغتيال رجال الدين والصحافة ، وتلصق بها تهما هي بعيدة كل البعد عن التفكير بها •

فالجبهة الشعبية والحركة الوطنية عموما تناضل ضد السلطة وممارستها الارهابية القمعية ، وتؤكد على حق الجماهير وكافة العناصر والفئات الاجتماعية في الديمقراطية ، وحق كل مواطن في التعبير عن رأيه •

واننا ننطلق في ذلك من حرصنا الشديد على الحريات العامة • ولان الجو الديمقراطي الصحيح يكشف كافة مخازي النظام ويوضح الحقيقة للجماهير • والحقيقة

تأجيل محكمة الاستئناف دليل على تزايد التناقضات في صفوف النظام

دائما ثورية . ولا يمكن ان نخشى الحقيقة ، فهي تقف الى جانب مسيرة التاريخ تعبر عنه الحركة الوطنية .

اننا نناضل من اجل ان يكون لكل مواطن الحق في التعبير عن رأيه حتى لو كنا شديدي الاختلاف معه . ولا يمكن ان يكون ثوريا من يخاف الآراء المعادية له .

ان السلطة حاليا تفتح كافة الابواب والنوافذ للقوى الرجعية والدينية والمعادية للحركة الشعبية لتصول وتجول وتقول رأيها وتشتم وتلعن كافة معارضيها . واذا كان من حق هذه الفئات ان تعبر عن رأيها فان من حق الفئات الشعبية وحركتها الوطنية ان تقول رأيها وترد على كافة الآراء التي تتهجم عليها وتدافع عن نفسها . لكن هذا الحق تمنعنا السلطة الاستبدادية ان نتمتع به . وتخاف من كل كلمة ومن كل رأي ومن كل منشور توزعه الحركة الوطنية ، لانها تخشى الحقيقة ، ولا يمكن ان تعيش الا في ظل الارهاب واجراءات القسم الخاص .

ان القوانين الدولية تؤكد على حق كل انسان في اعتناق المبادىء . والآراء التي يؤمن بها ، وقد اكدت السلطة العميلة عند دخولها كافة المؤسسات الدولية انها ستلتزم بذلك . بل وتضمنت في دستورها الكثير من المواد البراقة عن الحريات . لكن القسم الخاص واعمدة النظام يضربون عرض الحائط بكافة هذه القوانين ويمارسون الاستبداد البوليسي البشع . لقد خسر القسم الخاص الجولة . لانه اختار المكان الغير مناسب . فقد كانت المحكمة تنظر في القضية لكونها جنائية .. وليس لها اية ملابسات سياسية . ولم يكن القضاة رغم الضغوطات الكبيرة التي مارسها القسم الخاص عليهم قادرين على الخروج من المأزق والانجرار وراء رغبات هندرسون ... حيث ان ذلك سيكون فضيحة كبرى للقضاء تضاف الى فضائح محاكم امن الدولة وقضاة التحقيق الذين يبصمون على الاعترافات التي يزودهم بها القسم الخاص . ولذلك جاءت الاحكام بعيدة عن رغبات المخابرات .. وخلقت المزيد من التناقضات بين اعمدة النظام وهيئاته . وسجلت فشلا ، آخر للاساليب الملتوية التي تستخدم ضد الحركة الوطنية في بلادنا .

٢ – لقد ارادت السلطة ان تحدث ارباكات وسط الحركة الوطنية ، من خلال الاشاعات حول صحة الاتهامات التي الصقت بهذا الفصيل او ذاك . وقد نجح عملاء السلطة في بعض الاوقات في تسريب الاشاعات والاتهامات . لكن قيادات العمل الوطني قد واجهت بحكمة هذا المأزق الخطير وتصدت بشجاعة له . واعتبرت ان الطعن في فصيل وطني يعني الطعن بمواقف كل الحركة الوطنية . لقد افشل كل الوطنيون مخطط السلطة . وجاءت نتائج المحاكمات لتؤكد على صدق ما طرحته الحركة الوطنية ، وعززت بذلك الوحدة وضرورة التمسك بين هذه الفصائل لمواجهة المرحلة اللاحقة .

٣ – لقد احدثت المحاكمات ونتائجها هزة كبيرة في صفوف النظام واجهزته وعناصره المسؤولة :

فقد اتضح لجميع الشرفاء في بلادنا ان جهاز القسم الخاص هو المتلاعب الاكبر بالامن والاستقرار في البلاد وانه لا يتورع عن ارتكاب الجرائم بحق الابرياء ، فاذا كان قد ارتكب علنا وامام الناس جريمتين في اسبوعين هما اغتيال محمد غلوم وسعيد العويناتي ، فما الذي يمنعه من كونه مدبر اغتيال عبد الله المدني ؟

ان كافة المواطنين الذين تابعوا المحاكمات قد قالوا بصراحة ان المخابرات وراء عملية اغتيال المدني . كما ان المحامين وباساليبهم القانونية الخاصة قد عبروا عن شكهم في المسرحية باكملها .. وقفزوا عن قناة المدعي

العام عليها عدة مرات ولسان حالهم يقول : ألم تعملها يا هندرسون ! !

كما ان بعض المسئولين في الدولة قد راعتهم هذه الاساليب البربرية التي يعتمدها القسم الخاص في الارهاب وتصفية المواطنين ... فهذه الاساليب لم يتعودوا عليها ... واغلبيتهم يرهبون هذه الاجواء خاصة وان العديد من الوزراء والموظفين الكبار لا تزال ملفاتهم في القسم الخاص ، ولم تطوى صفحاتهم بعد ! !

ولقد كشف المدعي العام ومن ورائه القسم الخاص عن حقده الشديد على اللجنة الطبية التي اكدت بان المعتقلين الخمسة قد تعرضوا للتعذيب وشخصت الاصابات التي وجدتها في اجسامهم .. وادانت هذه العملية ...

وقد تفجرت الخلافات بين أقطاب النظام نتيجة لهذا التناقض حيث ان علي فخرو وزير الصحة هو الذي أشرف على تشكيل اللجنة ، بينما محمد بن خليفة وزير الداخلية قد وقف الى جانب هندرسون وزمرته .

وعندما اصدر القضاء حكمه في القضية ، فقد ادان بذلك أساليب القسم الخاص وخططه في الصاق التهمة بالحركة الوطنية من جهة ، كما أدان اساليب انتزاع المعلومات وفرض الاعترافات على المعتقلين ، ولا شك ان ذلك جعل القسم الخاص موضع السخرية المتزايدة وسخط شديد من قبل قطاعات ليبرالية واسعة ترفض هذه الاساليب الاستبدادية وتطالب بكف يد الانكليز والاردنيين عن التلاعب بابناء الشعب .

٤ – لقد سقطت هيبة القسم الخاص وعجرفته في المحكمة . فخلال الفترة الماضية حققت المخابرات عبر أساليبها البوليسية وحملات التفتيش والقمع والاعتقالات والارهاب الجسدي والمعنوي ، نجاحا في ارهاب المواطنين وجعلت البعض يتوهم بانها قادرة على ملاحقة كافة المواطنين ، ولا يمكن لاحد ان يتصدى لها . لكن المعتقلين قد كشفوا اساليبها ، وخاصة احمد مكي وعبد الامير منصور وعروا اساليبها في التعذيب ، كما اسقط الشهيدان محمد غلوم والعويناتي خرافة ان المخابرات تستطيع ان تنتزع الاعترافات وان لديها اساليبها الخاصة التي لا تقوى عليها الحركة الوطنية ، لقد أثبت الشهيدان ان الحركة الوطنية تملك مناضلين طليعيين شجعان ، مستعدون للموت من اجل قضية الشعب والمواطن .

ومن خلال الاستشهاد وصمود المعتقلين ، وكشف الاعيب المخابرات والمدعي العام ، ثم الاحكام التي صدرت قد اسقطت صورة البعبع الذي لا يمكن مقاومته ، واثبت شعبنا ان بين صفوفه العشرات والآلاف من الشجعان الذين يملكون المقدرة على تحدي النظام وافشال اساليبه . وثبت ان بين العديد من العناصر التي تستخدمها السلطة، من لا يرضى بهذه الاساليب وعلى استعداد ان يتخذ الموقف الشريف الذي ينسجم وقناعاته المبدئية .

بذلك يكون شعبنا قد حقق انتصارا كبيرا على جلاديه ، وتكون الحركة الوطنية قد خرجت منتصرة ، وأقوى من أي وقت مضى ، ونكون امام مرحلة جديدة صعبة وشاقة ، ولكن شعبنا يملك طاقات وطنية وديمقراطية هائلة ، يمكنه ان يحقق المزيد من الانتصارات من خلالها .

الامطار التى نزلت هذا العام ، ليست اكثر من المعتاد ، ولكن سوء مواجهة البلدية ووزارة الاشغال لمياه الامطار وانعدام التخطيط للمدن والقرى ، وازمة المجارى واعمال الردم العشوائية هى التى تضاعف الازمة .

وقد عبرت قرية نويدرات عن ازمة النظام بشكل دقيق وفضحت طريقة حله للمشاكل التى يعانى منها الشعب ، فالامطار قد اغرقت القرية حيث وصل مستوى المياه فى المنازل الى اكثر من قدم وكانت وجهة نظر حكومة المجارى هى نقل السكان الى مكان آخر حتى تجف الامطار .

ويا قرية نويدرات لست الوحيدة المتضررة من سياسات السلطة ، فالكل يشكو همومه مع وزارة ٥ بالمائة ومع حكومة الخدمات اللاشعبية .

الجماهير البحرانية تناضل من اجل «البيت والرواتب والرفاهية»

ادلى الوزير الشاب الذي يراهن الامريكان كثير على مستقبله بتصريحات هامة خلال زيارته للقاهرة في النصف الاول من فبراير واهم ما ورد فيها هي الامور التالية :

١ – وجود اتفاقية امن عربية لتبادل المعلومات على مستويات عالية من القيادات .

٢ – الدعوة لمواجهة الشيوعية في الوطن العربي برمته ، والدعوة الى التعاون على كل المستويات لمواجهة التيار الشيوعي في المنطقة العربية .

٣ – ان ما جرى في البحرين ليس شيوعية ، ولكنه نوع من الابتزاز ... حيث يقول « بعض المواطنين يهددون الحكومة ان تعطينا بيتا ومرتبا ورفاهية أو نكون شيوعيا .. وهذا ابتزاز مرفوض .. يلجأ اليه الكسالى الذين يريدون الحياة بلا جد ولا عمل » ! !

واخيرا انضم سموه الى قائمة « المهرجين » ، الذين يتعامون عن الحقائق الكبيرة ويريدون الا يروا ما يجري على ارض الواقع وذلك بتغطية وجوههم ، وكشف عوراتهم .

لن نتحدث عن المسألتين الاولى والثانية . فمن الطبيعي ان يلتف المنحوس على خائب الرجاء وينسق معه ومن خلال عملية التلاحم والتضامن التي تجري بين الانظمة العربية الرجعية ، تكون عملية التنسيق لمواجهة الحركة الثورية واردة لكل من يعنيه الصراع الطبقي والوطني الممتد على ارجاء الارض العربية باكملها من المحيط الى الخليج .

غير ان المسألة الاخيرة التي اثارها ولي العهد ورجل الامريكان القادم تستحق الاهتمام ، ذلك ان من المعروف في العالم برمته ان العاطلين والطفيليين في امارات النفط ، ليسوا من العمال والبرجوازية الصغيرة والفئات المسحوقة التي يعصرها الغلاء وكافة الأزمات ، بل هم الاسر الحاكمة ، التي عاشت سنوات طويلة تحصل على مخصصات للسكن والاكل والرفاهية دون عمل لمجرد انها من الاسر المختارة .

الواقع في بلادنا تختلف تماما عن ادعاءات ولي العهد الشاب الذي يردد اقواله اسلافه . فالطبقة العاملة البحرانية تكدح وتتعب وتبيع قوة عملها للاحتكارات الاجنبية . والسوق برمتها مرتبطة مع البنوك والسوق الرأسمالية العالمية التي تستنزف قوة عمل الالاف من شعبنا ، بينما حفنة صغيرة للغاية يعدون على الاصابع يتلاعبون بأسعار المواد الضرورية للشعب من وراء طاولاتهم وكراسيهم الوثيرة. ويجنون الملايين من وراء العقارات وهم قابعون في بيوتهم السحرية ، ومن بين هؤلاء الطفيليين زمرة صغيرة للغاية من الاسرة الحاكمة.

ومن خلال رصد حركة الواقع الاقتصادي والسياسي في بلادنا ، يمكن لاي مراقب ان يكتشف ان الطغمة الحاكمة الطفيلية هي السبب الاساسي لكافة الشرور والمظالم الموجودة في البلاد . ولا يمكن تحقيق تقدم اجتماعي لصالح أوسع الجماهير الشعبية دون التخلص من هذه الحفنة .

هل يناضل شعبنا من اجل « بيت ومرتب ورفاهية » ؟

نعم انه يناضل من اجل البيت والمراتب والرفاهية بمعانيهم السياسية والاقتصادية الواسعة . ان شعبنا يريد بيته ليكون حرا من السيطرة الاجنبية ويريد اقتصاده بعيدا عن الهيمنة والتبعية ، ويريد الرفاهية والتقدم لجميع أبنائه لكن ولي العهد والدوائر السياسية المهيمنة تريد الحاق البلاد برمتها بعجلة المخططات الامبريالية وتخدم كافة الاحتكارات والبنوك الاجنبية . ان الطغمة الحاكمة تريد تسليم البيت برمته للاحتكارات وتقدم الاقتصاد ورفاهية البلاد لحفنة صغيرة من الطفيليين الذين يقتاتون على دوائر الامبرياليون .

واذا كانت النضالات المطلبية هي التي يتحدث عنها وزير الدفاع . كان شعبنا يناضل الى جانب ذلك من اجل تحرره من القواعد والاتفاقيات المجحفة ومن اجل وحدته مع شعوب الامة العربية ومن أجل الديمقراطية لكل الجماهير الكادحة . ومن أجل تحرير الانسان من كافة اشكال الاضطهاد المادي والمعنوي .

لكن هذه المعاني السامية والنبيلة لنضال الجماهير لا يمكنها ان يدركها الطفيليون الذين يسدون مساحات المجتمع حاليا . ويعيشون من وراء موائد الامبرياليين ..

التحركات الاردنية المشبوهة في البحرين

خلال شهر يناير ، عندما كانت السلطة مرتبكة مع المحاكمات وحملات الاعتقال المتزايدة ، ازدادت النشاطات المتبادلة بين اركان النظامين في المنامة وعمان. حيث سجلت وكالات الانباء التحركات التالية :

في الاول من يناير قام وزير الدفاع بزيارة للاردن استغرقت اربعة ايام وصاحبه في زيارته وزير العمل والشئون الاجتماعية .

في الخامس من يناير عاد وزير الدفاع ومعه الامير الحسن بن طلال حيث استقبله – على خلاف قواعد البروتوكول – أمير البلاد .

في الحادى عشر من الشهر ذاته وصل قائد سلاح الجو الملكى الاردنى اللواء الركن صالح الكردى الى البلاد وكان في استقباله وزير الدفاع ولى العهد .

وفي ٢٣ من يناير وصل وزير العمل الاردني الى البحرين في « زيارة خاصه » استغرقت ثلاثة ايام .

ومن خلال هذه التحركات نجد ان التركيز قد بات على الجانب الدفاعي ومجال العمال ، ويمكن تفسير ذلك بما يلي :

١ – هناك حركة اعتقالات واسعة النطاق وسط صفوف الجنود وصف الضباط في قوة الدفاع التى يشرف على تدريبها مجموعة من الخبراء والمستشارين الاردنيين منذ ١٩٦٨ . وقد حاولت هذه المجموعة ان تنقل تجربة المخابرات العسكرية الاردنية واساليب الدفاع الى قوة الدفاع البحرانى ، لكنها بين الفترة والاخرى تكتشف خلايا مناهضة للحكم بين الجنود وصف الضباط ، وتقوم باعتقالهم وتقديمهم لمحاكمات سرية كما جرى مع مجموعة المناضل ابراهيم سند عام ١٩٧٠ . وتشهد البحرين هذه الايام هذا النوع من المحاكمات حيث صدرت العديد من الاحكام بحق الجنود وصف الضباط كما سرحت اعداداً منهم .

وقد حاولت المخابرات الاردنية العاملة في الجيش ان تركز على جلب البدو من السعودية ليشكلوا العمود الفقرى لهذه القوة القمعية ، لكن ذلك لم يحل المشكلة . حيث تنمو المعارضة بدرجة كبيرة، مما تطلب المزيد من المشاورات مع اركان النظام الاردنى ، واستدعاء المزيد من الخبراء لقمع هذه الظواهر .

٢ – لاتزال حكومة البحرين تعيش في ورطة حقيقية تجاه مطالب العمال بتشكيل نقابات واتحاد مهنى لهم . وقد عبر العمال خلال السنوات الماضية عن سخطهم الشديد على سياسة التجاهل التى تبديها السلطة تجاه مطاليبهم وشكلوا لجانهم الخاصة

ونقاباتهم ، وكان ابرزها اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين،وتواجه السلطة في هذا الوقت تحديا كبيراً من قبل اللجنة التأسيسية التى تمكنت من الحصول على أعتراف عربى ودولى ، وعملت على محاصرة السلطة في المجال العمالى ، في الوقت الذى يحاول النظام الانضمام الى منظمات العمل الدولية ، ويطرح عليه بأستمرار السؤال : لماذا لا تسمح بالعمل النقابى في البحرين ؟

لذلك تبدو تجربة الاردن مغرية للغاية ليس فقط للنظام البحرانى ، وانما ايضا للسعودية • فحيث أستطاع الاردن محاصرة التشكيل النقابى الذى مثل عمال الاردن لسنوات طويلة ، من خلال النقابات التى يشرف عليها النظام في الداخل ويدفع عناصره لتستلم مقاليد الادارة فيها ، فان المسئولين في وزارة العمل يبدون « جهودا خارقة » للتكيف ونقل التجربة الهاشمية ، ضمن الجهود الكبيرة التى يبذلونها لتنظيم الحركة العمالية والشبابية في البلاد • ويبدو ان الامر قد استقر على الاستعانة بتجربة الاردن في المجال العمالى ، وتسليم الخبراء الامريكان الذين وصلوا الى البلاد في مطلع العام الحالى من الاكاديمية الرياضية الامريكية ــ الحركة الشبابية لدراسة نفسية الشباب البحرانى ، واستنباط الاشكال التنظيمية للحركة الشبابية •

ولذلك يتجاوز النظام الاردنى الدور القمعى الذى عرف عنه في الخليج ، والذى تركز لسنوات ــ ولايزال ــ في ميدان أجهزة القمع السرية والعلنية ليمتد الى الحركة العمالية ، وكيفية عمل المخابرات وسط هذا المجال الحيوى الذى تشكو السلطة الامرين من نضالاته •

فهل ينجح عملاء البلاط الهاشمى في هذا المجال ؟ ذلك هو التحدى المطروح امام حركتنا العمالية المناضلة •

رئيس التجار يهتك الاسرار

في حواره مع مجله « المواقف » كشف محمد جلال رئيس غرفة التجارة في البحرين عن بعض الامراض التى يعانى منها النظام • وازاح عن النقاب عن بعض جوانب علاقاته مع الاحتكارات الأجنبية وبالذات المصرفية منها • وهو اذ يقوم بذلك • فليس دافعه تصحيح سياسة النظام ، بقدر ما يريد اشعاره بامتعاض بعض التجار من قوانين الرسوم التى صدرت في الاونة الاخيرة •

ومن جملة حديثه ، يقول جلال « لم تعد مشكلة الميناء مشكلة بسيطة •• فواردات البحرين زادت عما كانت عليه خلال السنتين الماضيتين •• والدولة لم يكن لديها تصور ان تكون الزيادة بهذا الحجم ، حتى تقابل هذه الزيادة والاندفاع في الاستيراد بصوره تتناسب وحجم الواردات •• لقد سبق التجار الحكومة » ••

ثم يضيف قائلا « اصبحت (المصارف) تفتح اعتمادات بدون حدود ••• مطلوب وضع برامج لهذه العملية » ويقترح « ان يكون تنسيق بين وزارة التجارة ، والبنوك » •

من تلك المقتطفات نستطيع ان نستخلص جملة من الحقائق :

الفوضى التى تعم أجهزة النظام : اذ كيف نستطيع ان نفهم ان تكون هناك « دولة » تدعى انها تقيم كافة مشروعاتها على ضوء الدراسات العلمية التى تقدم لها ، ثم لاتستطيع ان تستقرىء ، ولو بشكل تقريبى حجم الواردات • فهل من المنطق والتخطيط في شيء ان يستورد التجار ما يطيب لهم ، كل من مصلحته الخاصة الضيقة ــ الانانية • ان ذلك لايمكن ان يحصل الا في اجهزة تتفشى بها الامراض وتعمها

الفوضى ، وهذا ما يحصل في البحرين ، فعلى امتداد الثلاث السنوات الماضية لم تكن الوزارات المعنية على علم بما يقوم به التجار ، فلا يوجد هناك ضرائب دخل ، ولا رسوم سنوية يتم من خلالها رصد نشاطات التجار وحصرها • على ان ذلك ليس كل شيء ، فهناك ما يسمى بالدراسات الاقتصادية التى تقوم بها المؤسسات الغربية مثل مؤسسة فورد : والتى تعمل على ضوء توجيهاتها الوزارات المعنية •

ونظرا لارتباط تلك المؤسسات بالاحتكارات الامبريالية فمن مصلحتها ان تستمر الفوضى في اسواق البحرين •

حجم سلطة التجار :

ان تكون ــ واردات التجار فوق تصور الحكومة ، وان يسبقوها ، بذلك لا يمكن ان يتم ، وخاصة في البحرين الا اذ كانوا يستندون على شخصية لها ثقلها في السلطة ، وتربطها معهم اوثق العلاقات وقواها • ولسنا بحاجة الى درجة عالية من الذكاء ، ولا الغوص في اغوار النظام لنكتشف تلك الشخصية • فالمضاربات الواسعة التى يدخل فيها رئيس الوزراء ، والوكالات التجارية التى يملكها تشده الى التجار وتجعله يقف الى جانبهم • وهذا ما يؤكده حتى في لقائه الاخير مع وفد غرفة التجارة حيث « أبدى استعداد الحكومة (!!) لمساعدة التجار الى ابعد الحدود ••• وباعادة دراسة ••• الرسوم بالتعاون مع غرفة التجار للوصول الى حل عادل » •

دور المصارف :

هنا يهتك رئيس التجار المزيد من الاسرار • او بالاخرى يعرى علاقة النظام بالمصارف • اذ يعترف جلال بان لهذه الاخيرة صلاحيات شبه مطلقة في فتح الاعتمادات ، دون ادنى اعتبار للاقتصاد الوطنى وتأثير تلك السياسة عليه • والواقع ان المصارف تصب الماء في طاحونة ــ التجار والاحتكارات الاجنبية • فمن جهة التجار حملة اسهم المصارف المحلية ، وهذه مرتبطة بالاحتكارات الامبريالية ، وهذا يفسر الأندفاع المحموم من اجل فتح المزيد من المصارف على الرغم من كثرة عددها •

ارتباط النظام بالاحتكارات :

ان الزيادة في حجم الواردات هى مهمات النظام الاساسية فحتى قبل هاتين السنتين كانت هنالك زيادات في حجم الواردات الاجنبية التى كانت ، حوالى ٣٩ مليون دولار عام ٦٥ فوصلت الى حوالى ٥٢ مليون دولار عام ٦٨ وقفزت الى حوالى ١٧٦ مليون دولار عام ١٩٧٤ • وهذه السياسة هى انعكاس للاقتصاد الاستهلاكى الذى يسير عليه النظام ، ولأنعدام خطط تصنيعيه للبلاد ، ولعمق الروابط بين النظام والاحتكارات الاجنبية •

ان تلك كانت اهم القضايا التى اثارتها المقابلة ، التى حملت العديد من القضايا الاخرى • فمن نبرة رئيس غرفة التجارة يتلمس ويكتشف توجهاتها من اجل تركيز حركة التجارة في ايدى قلة من التجار الذين لابد وان يتم اتفاقهم بشكل يلبى التوجهات الجديدة القادمة للنظام •

الجبهة تنعي استشهاد كمال جنبلاط

الجريمة البشعة التي ذهب ضحيتها المناضل اللبناني والعربي البارز كمال جنبلاط ، لقيت الاستنكار والسخط الشديدين من قبل كافة االقوى والمنظمات والدول التقدمية والصديقة لنضال الشعب اللبناني الشقيق •

لقد كان الشهيد رمزاً لصمود الشعب اللبناني العظيم ضد الانعزاليين الفاشست ، وقوات الغزو السوري وكان رمزاً لاصرار الحركة الوطنية اللبنانية على الوقوف بلا حدود الى جانب الثورة الفلسطينية •

ان الجبهة الشعبية في البحرين اذ تنعي استشهاد المناضل كمال جنبلاط واستنكارها الشديد لتلك الجريمة البشعة ، تؤكد وقوفها المطلق الى جانب الحركة الوطنية اللبنانية واهدافها الديمقراطية العادلة ، التي استشهد كمال والآلاف من المناضلين من اجلها •

ماذا وراء الانسحاب الامريكي من البحرين ؟

بعد مضى اكثر من ست سنوات على توقيع اتفاقية الجفير ، قررت الولايات المتحدة انهاءها ، ومن ثم سحب قواتها المرابطة هناك • وتأتى هذه الخطوة فى سياق موجة من « الانسحابات » التى تقوم بها بعض الدوائر الاستعمارية في المنطقة ، وضمن سلسلة من التحركات التى تجريها بعض القوى الرجعية والامبريالية ، والهادفة الى اعادة ترتيب مرتكزاتها العسكرية الاستراتيجية في المحيط الهندى والخلجان المتصلة به • ومن هنا فان انهاء الاتفاقية مرتبط بشكل طبيعى مع الاستراتيجية الامبريالية تجاه هذه الساحة •

ومنذ ان وقع آل خليفة تلك الاتفاقية الخيانية في ديسمبر من ١٩٧١ ، وهى لاتشكل تحديا لشعبنا وكرامته فحسب ، وانما تستغل لتثبيت مواقعهم وتعزيزها ، وتستخدم في الحروب العدوانية التى خاضها الامبريالية الامريكية ضد الشعوب المناضلة • وعلى ذلك ، فانها جاءت تلبية للمصالح المشتركة للامبريالية وعملائها وحلفائها ، واستجابة للظروف التى كانت تحكم تلك العلاقة على الصعيدين المحلى والدولى •

ففى بداية السبعينات ، وعندما كان الاستعمار البريطانى بعد العده للانسحاب عسكريا من الخليج العربى • كان يصعب على امريكا ان تضع جميع اوراقها في سلة القدرات القمعية للانظمة الرجعية القائمة ، خاصة وان معظم تلك القدرات كانت لاتزال في اطوارها الجنينية ، مقارنة مع تلك التى كانت تمتلكها بريطانيا • كما كانت الحرب العدوانية الامريكية ضد الهند الصينية تقتضى ان تحتفظ واشنطن بمجموعة من القواعد العسكرية التى كانت بمثابة نقاط ارتكاز ، وتموين ، او اتصال تساعدها على الاستمرار في تلك الحرب الغاشمة • كما شكلت الاحلاف المرتبطة معها (السياتو ـ السنتو ـ) احزمة داعمة تعزز من قدرات الاساطيل الامريكية وبالذات في المحيط الهندى ، وتسد معظم الثغرات التى قد تكون نقاط ضعف عندها •

الا انه خلال الخمس السنوات المنصرمة ، كان لتصاعد الصراع بين القوى الثورية والوطنية المناضلة في الخليج والجزيرة من طرف ، والانظمة الرجعية والدوائر الامبريالية المتحالفة معها من طرف آخر ، وجملة التطورات الذاتية والموضوعية التى طرأت على طرفيا هذا الصراع دورا كبير في تحول كبير في الاستراتيجية الامبريالية ازاء هذه المنطقة •

فالتحريض المستمر الذى مارسته القوى الثورية ، بما فيها فصائل العمل الوطنى في البحرين ، ضد الوجود الامبريالى ، وبالذات العسكرى • والازمات الخانقة التى عانى منها الاقتصاد الرأسمالى والهزائم العسكرية المتلاحقة التى منيت بها الامبريالية الأمريكية ، ناهيك عن الصراعات الداخلية التى تفجرت في الولايات المتحدة كل ذلك دفعها الى اعادة النظر في استراتيجيتها الدولية بما في ذلك ساحة الجزيرة والخليج العربى •

على هذا الاساس فمن الضرورى النظر للانسحاب من الجفير من زاوية الاستراتيجية الامبريالية تجاه الجزيرة والخليج ، والتى من الواضح ان مشروع « الامن الخليجى » هو محورها وعمودها الفقرى • ففى الوقت الذى تنسحب فيه امريكا من الجفير نلاحظ انها تضاعف من حجم وجودها العسكرى في مناطق اكثر استراتيجية سواء في ايران او في مصيرة او جزر اخرى في المحيط الهندى • ويجرى ذلك في الوقت الذى

تشرع فيه بمضاعفة عدد الخبراء والمستشارين التابعين لها في هذه المنطقة • حتى ان بعض التقارير تشير الى انهم سيصلون في نهاية عام ١٩٨٠ الى ما يقارب من ١٥٠ الف امريكى •

سؤال يرد الى الاذهان ، هو ما مصير الجفير بعد الانسحاب الامريكى ؟ ومن سيكون الوريث لها •

يدور بعض الهمس في هذه الفترة عن احتمال اعطاء بعض التسهيلات للدول المجاورة و « الشقيقة » ! التى لن تكون سوى السعودية او ايران ستكون هذه الخطوة معقدة ، وستضع النظام امام خيارات صعبة ، هل يعطى تلك التسهيلات لواحدة دون الاخرى ؟ ام يجعلها مشاعة للنظامين ؟ ان الاجابة على ذلك صعب بالنسبة للنظام ، وهى رهن بمجمل التطورات التى ستشهدها هذه الساحة خلال الفترة القادمة •

لقد رفض شعبنا الوجود الاجنبى وناضل طويلا وقدم التضحيات في سبيل هذا الهدف النبيل • ومن ثم فاننا نرفض اى شكل للوجود الاجنبى على وطننا ، وسوف نستمر في النضال ضد كافة المخططات الهادفة الى تحويل بلادنا الى مسرح للحرب الباردة ، وللصراعات المتأججة بين اجنحة الدوائر الرجعية •

الثورة الفلسطينية وزيارة فانس الاخيرة للمنطقة

ـ لن يكون فانس احسن حظاً من كسنجر •

ـ الثورة الفلسطينية تمتلك القدرة على الصمود في وجه مشروعات فانس •

من بين جميع النشاطات التى قام بها كورت فالدهايم ، ومن بعده سايروس فانس ، والتصريحات العديدة التى اطلقها كل منهما قبل واثناء جولته الاخيرة ، يبرز تصريحان هامان يعكسان حجم الصراع الدائر في هذه المنطقة ، ويلقيان المزيد من الاضواء على بعض الجوانب الهامة في السياسة الامريكية تجاهها• يقول فانس في ٧٧/١/٣١ وقبل البدء في الجولة بانه « من الضرورى العمل قدر الامكان •• واذ لم يتم عقد مؤتمر لتسوية قضية الشرق الاوسط فان جميع عوامل التمزق والتفرقة ستحدث » •• ثم يضيف محذرا من مغبة ظهور عوامل يمكن ان تدمر الظروف الملائمة « لتحقيق تسوية سليمة اذا تعذر القيام بذلك خلال العام الحالى » •

اما فالدهايم فانه اذ يشير الى ان مؤتمر جنيف ليس الطريق الوحيد لاحراز تقدم نحو السلام ، فانه يؤكد ايضا ، بان فشل الاطراف المعنية بالوصول الى حل يجعل خطر وقوع مجابهة عسكرية وشيكا جدا •

ان التلويح بخطر الحرب في حالة فشل « محاولات السلام » هو نوع من حث اطراف الصراع على عدم التلكؤ في وضع قطار التسوية السياسية على قضبان طريق الحل السلمى ، واشارة الى ان المنظمة الدولية ، وهى التى تتفق ـ في كثير من الاحيان ـ وبالذات في القضايا السياسية الهامة مع توجيهات الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص الامبريالية الامريكية ، التى راهنت كثيرا على ان تكون نتائج الحرب اللبنانية لصالح الحلول التصفوية وبأنها ستكون الضربة القاضية الموجهة ضد الثورة الفلسطينية التى لن تجد امامها سوى الرضوخ للابتزاز الامريكى والشروط الصهيونية •

الا ان الصمود الفلسطينى ، فاق تصورات الولايات المتحدة ، وافسد عليها جانبا هاما في مخططها • وجعلها تعيد النظر في حساباتها على ضوء نتائج الحرب اللبنانية ، ومنطلقة من ان الوقت ليس في صالحها ، بل في صالح الثورة • لانه يعطيها الفرصة لدراسة التجربة الغنية التى خاضتها ، ويفسح المجال امامها

من اجل اعادة رص الصفوف ولأم الجراح ، استعداد لاية جولة قادمة .

كما وان الانظمة العربية التى توهمت ان حرب اكتوبر ستكون العصا السحرية التى تزيل العقبات عن طريق التسوية السياسية ، اكتشفت ، وخاصة بعد الحرب اللبنانية ، ان الطريق لازالت تملؤها العراقيل ، سواء بحكم الطبيعة التوسعية التى تسيطر على عقلية الكيان الصهيونى ، او بحكم استمرار الانحياز الامريكى الى جانبها ، بغض النظر عن بعض محاولات التقرب من الطرف العربى ! !

حتى الرجعية السعودية على الرغم من العلاقة الوثيقة التى تربطها بالبيت الابيض وجدت ان اوراقها لم تعط المردود المتوقع بما في ذلك تمسكها بان لا تتجاوز نسبة رفع الاسعار عن ٥٪ . حيث لا تزال امريكا تصر على ان تكون التسوية السياسية هى لصالح العدو ، وهذا ما يؤكده فانس حين يقوم في ٧٧/١/٢٧ « ليس في نية الولايات المتحدة الامريكية اجبار اسرائيل على التقدم بتنازلات اقليمية للعرب من شأنها ان تعود على امنها بالقدر . هذا الامن الذى تحدده وفق شروطها ونظرتها الخاصة » . اما كارتر فقد كانت تصريحاته اكثر شموليه اذ قال « بان بوسع الولايات المتحدة ان تستعيد روحها وثقتها بنفسها ، دون ان تتخلى عن نظامها السياسى والاجتماعى ولا عن دورها في الهيمنة العالمية » . لابد وان السعودية ستلجأ الى اوراق اخرى اكثر قوة لاستخدامها في حلبة الصراع ، لكن لا تتوقع ان يكون حظها افضل من ورقة الـ ٥٪ .

في الوقت ذاته نجد ان تطورات هامة طرأت على الاوضاع داخل الكيان الصهيونى . فقد برزت على السطح بعض الخلافات الحادة — النابعة اساسا من موقف كل طرف في التسوية — بين الرموز السياسية الرئيسية في الحكومة والمعارضة ، وامتدت لتحدث تكتلات داخل كل منهما ، ومن ثم داخل الاحزاب نفسها . ففيما كان رابين بوصفه رئيسا للحكومة يجرى محادثاته مع رئيس جمهورية العاج ، التى أشيع ان لها علاقة بالصراع في الشرق الاوسط ، وجدنا موشية دايان يصرح « بانه لن يكون هناك سلام قريب » . في ذات الفترة ، كان ايجال الون يؤكد « بانه ليس هناك اية فرصة ولا امل في ان تمثل منظمة التحرير او حتى اذ نأمل في ان تكف اسرائيل عن مقاطعتها لها » . ورافق تلك التصريحات المتصلبة تصريح اخر ادلى به مصدر مسؤول في حكومة العدو الصهيونى مشيرا الى « ان اسرائيل لن تدفع الى مائدة المفاوضات في جنيف مع منظمة التحرير الفلسطينية المعارضة لانشاء دولة فلسطينية في الدولة والقطاع » .

هذه التصريحات تؤكد اتساع شقة الخلاف داخل ذلك الكيان ، الذى تزيد من سوء اوضاعه المتأزمة ، الانتفاضات الشعبية الواسعة التى عرفتها الارض المحتلة خلال العام والنصف الماضى التى اكدت جماهيرنا هناك رفضها للكيان الصهيونى، وولاءها لمنظمة التحرير الفلسطينية . الامر لا يقتصر هذا على انتفاضة عفوية سببها ردة فعل من اساليب قمع العدو ، بل هى نضال جماهيرى منظم ، تؤكد ذلك تصريحات العدو نفسه الذى يضطر بين فترة واخرى الى الاعتراف باكتشاف بعض الخلايا السرية لمختلف فصائل الثورة الفلسطينية ، ويسارع الى شن المزيد من الاعتقالات (وصل عدد المعتقلين خلال العام الماضى فقط الى ١٨٠٠ معتقل) ويرتكب المزيد من الجرائم .

واذا كانت الازمة الداخلية ، للعدو تدفع الى المزيد من التصلب ، فمن الواضح ان الازمة الداخلية لبعض

لم يتغير الطابع الامبريالي للامريكان ... فلماذا المراهنة على فانس؟

الجماهير الشعبية تقول كلمتها في مصر

حددت الشعارات السياسية والاقتصادية التى رفعتها الجماهير المصريه خلال الانتفاضة ، وجهة نظرها في كامل البرامج التى يسير عليها النظام ، الداخلية والخارجية في الوقت الحاضر .

فمنذ هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، والنظام المصرى يتنازل خطوة خطوة للرجعية العربية وعلى رأسها الرجعية السعودية . خارجيا وداخليا . سياسيا واقتصاديا . وقد تزايدت وتيرة هذه التنازلات وتشابكت مع مثيلاتها على صعيد الصراع مع الامبريالية ، بعد حرب اكتوبر ، تلك الحرب التى جعل منها النظام قميص عثمان الذى يختبىء وراءه ، للخروج من المعركة ضد الامبريالية والرجعية ، تحت ستار كثيف من الشعارات عن الصراع ضد العدو الصهيونى . وفي هذه المعركة . كانت كفة الرجعية السعودية والامبريالية الامريكيه تتزايد . في الوقت الذى تزايدت فيه قوة البرجوازية المصرية التى تراهن على المزيد من هذه العلاقات .

لهذه كانت المعركة ضد الرجعية والامبريالية والصهيونية جنبا الى جنب مع المعركة بين القوى البرجوازية الكبيرة وملاكى الاراضى وممثليهم في السلطة السياسية ، وبين قطاعات جماهيرية واسعة ، من العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين وغيرهم وكانت التنازلات السياسية مع الرجعية والامبريالية ، ومع العدو الصهيونى تسير جنبا الى جنب مع التخلى عن المكتسبات الاقتصادية التى راكمتها المرحلة السابقة. ويحكم الرأسماليون وملاكى الاراضى قبضتهم الداخلية ، ويزداد القمع على الجماهير .

ولقد وجدت الجماهير المصرية انها قدمت الكثير من اجل المعركة القومية ، لتحرير سيناء وبقية الاراضى العربية ، من ابنائها وقوة عملها ، وكل ما تملكه . وفي الوقت الذى تزداد الاعباء على هذه الجماهير المسحوقة ، كان الغنى يرتكز اكثر فاكثر عند حفنة

اطراف « الكتلة » العربية تدفعها الى تقديم المزيد من التنازلات وهكذا فانه في الوقت الذى يجد فيه العدو التريث ، نجد ان الانظمة العربية تسعى الى حث الخطر . وهنا نصل الى الدور الذى تحاول ان تلعبه الامبريالية الامريكية ، التى تعمل على الوصول الى حل سياسى وفي اقصر وقت ممكن ، لكن باقصى الارباح لصالحها وصالح الكيان الصهيونى .

الا ان هذه الحسابات جميعا تصطدم بعقبة اساسية ، لازالت قوية ، وتقف بشموخ في وجه تلك الحسابات وتمتلك القدرات لافشالها .. تلك الجماهير العربية بشكل عام ، وفصائلها المقاتلة بشكل خاص وبالذات الثورة الفلسطينية الباسلة . التى استطاعت عبر المعارك الضارية التى خاضتها سواء ضد العدو الصهيونى أو النظام العميل في الاردن ، او تلك الاخيرة ضد الانعزالية وحلفائها السوريين ان تختزن خبرات نضالية غنية تؤهلها ان تواجه تلك المؤمرات وان تصمد امامها .

ان امام الثورة الفلسطينية قائمة طويلة من المعارك العسكرية والسياسية التى لا تقل فراسة ولا خطورة عن تلك التى خاضتها ، لكونها في الوقت ذاتها قادرة على ان تخوضها وان تصل الى شاطىء الانتصار مهما بلغت التضحيات .

ان ذلك مرهون بعدم الاستسلام لبرامج الرجعية والانظمة الاستسلامية ، وبتعميق العلاقات بين الفصائل الثورية للانتقال الى مواقع هجوميه متزايدة وتقلب الطاولة على كافة مخططات الامبريالية والصهيونية والرجعية في المنطقة ..

صغيرة من الرأسماليين الذين اطلوا برؤوسهم عاليا ، منذ هزيمة ١٩٦٧ ويتزايد الدعم السعودى ـ الخليجى لمصر . وكانت المعارك السياسية تخاض من اجل حصول هذه الحفنة على المزيد من الارباح والامتيازات من خلال تقديم خدمات للرأسمال الاجنبية ومن خلال التحاقها مع الاحتكارات القادمة الى البلاد .

وجاءت الضرائب الجديدة لتصب في هذه الطاحونة . فقد شدت الجماهير الاحزمة على البطون طيلة السنوات السابقة من اجل المعركة . في الوقت الذى انتفخت بطون قليلة وبشكل ملفت للنظر ، ولم يعد في مقدور هذه الجماهير التى اكتشفت المجرى الذى تصب فيه فائض قوة عملها وتضحياتها الهائلة . ان تشد الاحزمة اكثر ، بل وجدت ان عليها ان تنتفض لتعبر عن رأيها بصراحة في مجمل هذه السياسات التى يسير عليها النظام .

ان سياسة البرجوازية ، لم تؤد الى الانتصارات بان المزيد من الضغوطات ، يعنى المزيد من التنازلات من جانب النظام ، دون ابداء الاهتمام الكامل لما يمكن ان تولده هذه التنازلات على الصعيد الداخلى ، لان مواجهة ذلك من اختصاص اجهزة القمع المعقودة . ولذلك فقد اشترط البنك الدولى عددا من الشروط القاسية المغاية ليقدم قروضا لمصر . اما الدول المدينة فانها تدرس امكانية فرض سياسات معينة على النظام لتحصل على ديونها المتراكمة .

وعندما استجاب النظام لضغوط البنك الدولى ، كان يعبر عن استعداده للمزيد من تسليم الاقتصاد المصرى للهيمنة الاجنبية ، وما سيلى ذلك من تنازلات كبيرة في مؤتمر جنيف على صعيد المعركة مع العدو الصهيونى .

ومن هنا يمكن فهم حجم الغضب الشعبى الواسع ، وما ترمز اليه المواقع التى حطمتها الجماهير ، من كبريهات الليل التى يرتادها افراد الاسر الحاكمة في

الجماهير مع الحلول الثورية وضد الحلول الاستسلامية

على العدو الصهيونى ، فرغم التضحيات والبطولات الخارقة للجيش المصرى في المعركة العسكرية في ١٩٧٣ ، فقد ارادت البرجوازية ان تستخدم هذه التضحيات والانتصارات من اجل الوصول الى تسوية مشينة مع العدو ، يرمى عن كاهلها اعباء مواصلة النضال ، ويجعلها تتفرغ للنهب وزيادة الارباح ، والالتحام المتزايد مع الاحتكارات الرأسمالية .

لكن العدو الصهيونى ، والامبريالية الامريكية ، كانا يدركان المأزق الذى تعيشه البرجوازية المصرية ومثيلاتها العربية في بلدان المواجهة ، وكان المطلوب استمرار المراوغة والمماطلة واتباع سياسة الخطوة ... خطوة ... والضغوطات المتزايدة ، والانتظار لتصعيد المزيد من العناصر « الامريكية » لتنفذ البرنامج المطلوب على افضل وجه . وكانت هذه الدوائر ترى

الجزيرة العربية ، الى الفنادق الضخمة الغاصة برجال الاعمال الامريكين والأوربيين الى مؤسسات ودوائر النظام .

ولقد صعقت الرجعية السعودية والخليجية . عندما سمعت عن الانتفاضة ، ففى تلك اللحظات التاريخية دار في ذهن اركان النظام السعودى شريط كامل من المعارك الممتدة من ٥٢ ـ ٦٧ ، وكان المطلوب سرعة كبيرة في التحرك لدور الخطر القادم من الجماهير المصرية ، ولذلك سرعان ماتلاحقت وفودها ولجانها ووزراءها لتقديم العون السريع لهذه الجبهة الامامية .

وخلال الشهرين الاخيرين ، تلاحقت المشاريع لانقاذ النظام المصرى ، فهناك هيئة الخليج للاستثمار في مصر التى اجتمعت بسرعة لدراسة القروض لدعم الاقتصاد المصرى ، وهناك مشروع بانشاء مارشال

عربى لانقاذ مصر ، وهناك الوحدات المستعجلة بين الانظمة الخائفة على مصيرها وهناك تحركات واسعة سياسية لمؤتمر جنيف وهناك التلميحات المستمرة بامكانية الحرب الخامسة . وفي الوقت نفسه تصعيد المعركة ضد الحركة الثورية في الداخل ، وملاحقة الوطنيين وتشكيل المحاكم واصدار القوانين التى يصوت عليها الشعب بنسبة ٩٩٫٩٩٪ !!

اما الدوائر الرجعية في الخليج التى يرهبها شبح « الشيوعية » ، فقد اصدرت فتوى في الاونة الاخيرة مفادها ان ما يجرى في مصر طبيعى للغاية ، وهو تعبير عن مرحلة الخروج من عهد الكبت والحكم المركزى ، الى عهد الانفتاح والرفاهية ولا يجب تصويره بخلاف ذلك ! (السياسة ٣/٢/٧٧) .

واذا كان ذلك طبيعى فلماذا كل هذا الضجيج الاعلامى ، ولماذا لا يمارس الصمت على الأحداث ؟ ذلك محتوى السياسة الجديدة للرجعية .

حقا فان ما جرى شيء طبيعى نظرا للتراكمات الهائلة من الغضب والحقد الشعبى على الرجعية الامبريالية وممثليها في الداخل ، واذا كانت الجماهير قد تمكنت من فرض الغاء هذه القرارات ، واجراء تعديلات في الحكومة ، فلا شك ان الجماهير تختزن طاقات هائلة لتحقيق اهداف كبيرة ... ذلك ما ستكشفه الايام القادمة ...

✻

ميزانية ١٩٧٧ والقفز فوق الحاجز السحرى

في بداية هذا العام . وقف ابراهيم عبد الكريم وزير المالية ليعلن ارقام الميزانية الجديدة . وقد تلى ارقامها بكثير من الاعتداد سواء حين كان يتحدث عن ضخامة الارقام ، او عندما كان يتناول النسبة العالية التى قال انها مخصصة « للاتفاق الشعبى » . وبلغ الاعتداد اوجه عندما نطق الوزير بما اسماه « تجاوز الحاجز السحرى » الذى يفصل بين الدول النامية والدول الصناعية .

ان الميزانية ليست اعداد صماء ، بقدر ماهى ارقام تعكس سياسة البلد المعنى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى ، ومن ثم تأثيرات ذلك على الصعيد الاجتماعى . وبالتالى فمن الخطاء التعاطى معها على النسق الذى سار عليه الوزير . ان الارقام لغة يبدو ان قاموس الوزير لا يحتوى الا على معنى واحد لها هو اسلوب تراكمها في جيبه وجيوب زملائه .

تعتمد الميزانية الحالية على النفط كمصدر اساسى للايرادات ، اذ تبلغ حصته ما يقرب من ٦٤٪ منها . وبما ان صناعة النفط في البحرين تنحصر في الاستخراج والتكرير ـ للاستهلاك المحلى . وحيث ان اسعار النفط يصعب التحكم فيها ، ومن ثم التكهن بحجمها الدقيق ، فذلك يؤدى الى صعوبة البرمجة .

يزداد الامر سوءا عندما نعلم ان نسبة عالية مما تبقى في باب الايرادات انما يأتى في رسوم وضرائب على الخدمات التى تقدمها الحكومة . تبقى معضلة اخرى متعلقة بالدخل ، هى ان حوالى ٦٠ و ٧٠ مليون منه مصدرها نفط ابو سعفة . وهذا يجعلها نوع من المساعدات القادمة من السعودية . مما يعزز من نفوذها السياسى والاقتصادى ، خاصة عندما تضاف اليها تلك المساعدات التى تقدمها السعودية للنظام في مجالات اخرى كالسكن والتعليم ... الخ . وهناك

دلائل كثيرة تشير الى مثل هـذا النفوذ ، لعل اخرها موقف البحرين من تحديد فروقات الاسعار ، اذ انحاز النظـام الى موقف السعودية .

اما حقيقة الارتفاع في الحجم فهو نوع من التورم المطلوب لمواجهة التضخم المستورد ، اكثر منه انعكاس لاتساع في القاعدة الصناعية ، او للارتفاع العمودى في هيكلة الصناعة التى يصعب الحديث عن مظهر حقيقى لها . ومن ثم فالزيادة في الميزانيـة ، يمكن ان نستشف منها نسبة « التبخر » التى تقوم بها معدلات التضخم العاليـة في الاموال النفطية ، وليس الازدهار الصناعى الـذى احدثته تلك الاموال ، خاصـة وان ارقام الميزانية لا تشير الى اية موازنة رصدت للتصنيع ، الذى كان بابه موصدا في ميزانية هـذا العام ، وهذا ما يجعل الوزير يهرب من مناقشته في مؤتمره الصحفى ، ويلجأ الى تبريرات واهية عند الاشارة الى ان هـذا البنـد يندرج تحت اسهامات الحكومة فيمـا اسماه بالصناعات الثلاث : شركة نفط ، ومصهر الالومونيوم ، والمطحنـة . ان من المعروف الى ان الاولى والثانيـة لديها نوع من الاكتفاء الذاتى . والاخرى هى صناعـة استهلاكية لاتؤخذ كمعيار للتصنيع .

نصـل بعد ذلك الى « الحاجز السحرى » الذى تجـاوزه حصـان الوزير ولم يقفز فوقـه . اذ ان معدل دخل الفرد هو احـد المقاييس وليس المقيـاس الوحيـد والذى تصنف على اساسها انتمـاءات بلـد معين . ويمكن اعتمـاده فقط عندمـا يكون مصحوبا بارتفاع في معدلات اخرى لا تقل اهمية عنه ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر : تطور القـاعدة الصناعية والتقنية ، اتسـاع وصلابة الهياكل التحتية للمجتمع ، حجم التبادل التجارى ونسبة الفائض او العجز فيه ، مستوى التعليم ونسبة انتشـاره ، مسـاحة الاراضى المكهربة ... الخ ان الباب الوحيد الذى حققت فيـه البحرين مستوى راقيـا هو الاتصـالات (طيران ـ هاتف ـ تلكس .. الخ) وهـذا لم يحـدث تلبيـة لتطور داخلى واستجابة لاحتياجات المواطن ، او توسع ملحوظ في الصناعـة ، بالقـدر الـذى هو جزء من الاغـراءات المقدمـة لتسهيل اعمال الاحتكـارات والمصارف العالمية . ومن المتوقع ان يشهد هـذا المجال تطورات واسعة خـلال الفترة القادمة ، بحكم الزيادة الملحوظـة والمتوقعـة لعـدد المصـارف ، وشركات التـأمين .. الخ التى ستفد الى البـلاد في المستقبل القريب . حسبما تشير تصريحات العديد من الوزراء .

اما ان يطلق على الميزانية صفة « الانفاق الشعبى » فهذا أما ان يكون تطاول على الحقيقة او استخفاف بالمواطن . لان ما يسمونه «الانفاق الشعبى» ويقصدون به مشروعات المجـارى .. الطرق .. الاسـكان .. الميـنـاء .. الخ ان جميـع هـذه المشـروعات تعنى في البداية المزيد من الاستيراد من الخـارج لان جميع موادها واحتياجاتهـا بما في ذلك نسبة لابأس بهـا من اليد العاملة ستجلب من الخـارج . وهـذا يعنى المزيد من الارباح للاحتكارات ، من اجل توثيق تبعية اقتصاد البحرين بعجلـة الرأسمالية العالميـة . ذلك ما تؤكده المبالغ الهائلة التى رصدت لتوسيع الميناء وزيادة عـدد ارصفته من ٦ الى ١٦ خـلال الثلاث السنوات القادمة وبرأسمال قدره ٥٥ مليون دينـار . اضـافة الى ذلك فان ذلك « الانفـاق » يعنى المزيد من الارباح لبعض كبـار التجـار فمع ارتفـاع حجم الواردات تنشط تجارتهم وتتضـاعف ارباحهم . كما ان ملاك الاراضى سـوف يقتنمون فرصـة هـذا التوسـع في البنـاء والانشاءات للمضاربة بالاراضى ، واصحاب العقارات لرفـع ايجارات الشقق والمنازل . ان المحصلة الحقيقية لذلك « الانفاق » هو ارتفاع معدلات المعيشة ، وتفاقم ازمة السكن ، وهـذه جميعها يقـع عبئها على المواطن الفقير وليس الحكومة او التـاجر . مسـألة جديرة بالاهتمام هى ان نسبة لا بأس بها الأموال المرصودة ،

ثوار عمان ... امام المنعطف التاريخي

في الفترة الاخيرة تعالت اصوات سيمفونيات الانسحاب العسكرى من عمان ، الاولى كـان يقود اوركسترها العازفة ، الشـاه ، حين اعلن عن استعداده لسحب بعض قواته من ظفـار ولكنـه عاد فأكـد انها ستعود متى مادعت الحاجـة الى ذلك . الثانيـة كانت تقودها الحكومة البريطانيـة التى اعلنت هى الاخرى عن انسحابهـا من قاعـدة صلالة ومصيرة .

ان هـذه التصريحات في الوقت الذى تبين فيـه الاهمية التى تحتلها عمان في منطقـة الخليج والجزيرة ، فهى تلقى المزيـد من الاضـواء عـلى بعض جوانب الاستراتيجية الامبريالية في هـذه المرحلة . وخاصـة بعـد مؤتمر مسقط « الامنى » الاخير الـذى تعثرت خطوات نجاحه ، عندما اصطدمت بالصراعات التنافسية بين الاطراف الرجعية .

من الواضح ان الاستراتيجية الانجلو ـ امريكية وضعت نصب عينها تصفية الثورة العمانيـة ، وجعلت من ذلك اولى مهماتهـا المرحلية ازاء هـذه المنطقـة . ولاجل ذلك اوعزت الى النظام الاردنى بارسال قواته

انما ستذهب الى جيوب الوزراء وليس للمشـروع . والاثراء الواضـح لبعضهم منذ وصوله الى منصبه هو احـد الادلة على ذلك .

اما المصروفات المتكررة والتى بلـغ حجمهـا ١١١ مليون دينـار . فمن الملاحظ انها ليست من اجل الزيادة في مرتبـات موظفى الحكومة ، بل « لتحسين الادارة الحكومية وتحديثها بحيث تواكب نمو وتطور المشروعات العامة وزيادة الرواتب التى سوف يفتح لها اعتمادات خاصة . ان ذلك يعكس عدم اهتمام هـذه الحكومة بموظفيها من جهة ، والارتجالية عند وضـع الميزانيـة من جهـة اخرى . الا اذا كان المقصود من الاغفال هو التلاعب بالارقام والنسب ، حجم « النفقات الشعبية » واقتطـاع منها عند اقرار زيادة الرواتب . ولدينا « مثـال واضـح على عـدم تردد الحكومة في اتخاذ مثـل هـذه الخطوات . فتخفيض مخصصات دعم السـلع الاستهلاكيـة لان « تحسنا طـرأ عـلى اسعارها هـذا العـام » ، كمـا يقول الوزير ، ليس افتراء على الواقع فحسب ، والما كذب ودجل لم ينجح ذلك الوزير استخدامه . فمن المعـروف ان معـدلات التضخم في ارتفاع وليس في هبوط !

وذلك ينطبق على بعض المواد الغذائية المحلية مثل السمك الـذى وصلت اسعاره الى ٤ دنانير للربعة . هل يستطيع الوزير تفسير تخفيض تلك الاعتمادات من ٦ ملايين الى ٤ر٨ مليون ، في ذات الوقت الذى يرصد قيمة مبلـغ مليون و ٦٠٠ الف دينـار لانشـاء مركزا جـديد للحاسبات الالكترونية في الحكومـة . ايهما اكثر الحاحا : مركزا للحاسبات الالكترونية ، للحكومة ؟ ام غـذاء متوفرا وباسعار معقولة للمواطن ؟

ان نظرة شـاملة الى ابواب الميزانية تؤكد انعدام التخطيط فيها ، وغيـاب التفكير في مصلحة المواطن . فالعجز الذى ستعانى منه والذى سوف يصـل الى ١٤ مليون ، والمبالغ الهائلة المرصودة لوزارات الداخليـة والدفاع ومبالغ اخرى لا علاقة لها بهاتين الوزارتين .. جميعها تصب في طاحونة القـاء المزيد من الاعبـاء على المواطن . ومن ثم فان الحـاجز السحرى هو خرافة عـام ١٩٧٧ ، كما كان حـل مشكلة السـكن خرافة عـام ١٩٧٦ .

وخبرائه ، واعطت الضوء الاخضر للشاه لكى يلعب الدور العسكرى الاول ، ليحقق ما عجزت الاخرى عن تحقيقه • وهى في ذلك لم تكن تسعى للتخلص من احد اعدائها الاساسين فقط ، بل لتعزز ايضا من مواقع احد حلفائها ، وتجعله يمارس الادوار المنوطة به في هذه المنطقة •

وعلى امتداد العامين المنصرمين ، عانت الثورة العمانية من موجات التصفية المتكررة ، وتمثل ذلك في الحملات العسكرية الواسعة والمتتالية ضد مواقع الثوار ، واماكن تجمع المواطنين في المناطق المحررة • ومارافق ذلك من اعتقالات واسعة شملت المئات من المواطنين العمانيين ، وممارسة كافة انواع التعذيب الوحشى والتصفيات الجسدية بحقهم •

وادى ذلك الى تراجعات آنية لقوى الثورة العمانية لاعادة ترتيب اوضاعها ، ورص صفوفها على ضوء التطورات الاخيرة ، ولمواجهة التكالب الواسع • وهذا جعلها تقلص من حجم عملياتها العسكرية وتحصرها في بعض العمليات الغوارية التى تعتمد على الانقضاض الخاطف ، والتراجع السريع والدعاية المسلحة ، وتوفير اقصى درجات الحيطة والحذر •

انتهزت الابواق القابوسية هذه الوضعية لتشن حملة اعلامية واسعة هدفها التبشير الكاذب بانتهاء الثورة والحديث عن التفوق القابوسى وقدرته على تصفية الثورة ، وتطالب الجميع بالاعتراف لها بهذا الانجاز ، وتعمل على استثماره لفك طوق العزلة المفروض على النظام • وكان التمسك بعقد مؤتمر « الامن » في مسقط حلقة من سلسلة الحملة الاعلامية ضد الثورة ولصالح النظام •

لكن تلك العمليات الغوارية قد لعبت دورها في كشف بطلان ادعاءات النظام واجبرته على تكثيف حملاته العسكرية على المنطقة الشرقية من ظفار ، والرقابة العسكرية الامنية على العديد من المناطق العمانية •

وعندما نسمع اليوم عن الانسحابات العسكرية الايرانية والبريطانية ، فمن الضرورى الانتباه الشديد لهذه المسألة التى لن تكون العصفور الوحيد الذى تحاول الاستراتيجية الامبريالية اصطياده في المرحلة الحالية • فالانسحاب الأيرانى الجزئى لم يتم الا بعد تنازلات ومساومات عربية جزيرية ، وعندما يريد النظام الشاهنشاهى ان يثبت « حسن نيته » ، فانه يطالب الاخرين ان يثبتوا « حسن نواياهم » بتقديم بعض التسهيلات له في اماكن اخرى • وتشير المزيد من الاصابع الى قاعدة الجفير والمساومات السعودية ـ الايرانية عليها •

اما الانسحاب البريطانى ، فالى جانب كونه استجابة لمتطلبات اقتصادية بحكم الازمة التى تعانى بريطانيا منها حيث اضطرت الى تخفيض قيمة الاسترلينى ليصل سعره الى ١٫٥ دولار وتتوقع الدوائر الاقتصادية ان تكون نسبة التضخم بحدود ٢٤٫٧٪ لهذا العام وهى اعلى نسبة متوقعة في العالم الرأسمالى بأكمله • فمن المؤكد ايضا ان الانسحاب سيكون جزء من الترتيبات العسكرية المتفق عليها مع الامريكان والتى لا تنحصر في عمان والمحيط الهندى ، بل تشمل كذلك الدور البريطانى في اوربا ، اى في حلف الناتو •

فخروجها من صلاله ومصيرة ، يعنى تسليم الاخيرة للامريكان ، على ان تواصل ايران القيام بالمهمات التى كانت تقوم بها القوات البريطانية في صلالة • وتجدر الاشارة الى ان الانسحاب من قاعدتى مصيرة وصلاله ، لا يعنى تصفية كل الوجود

والنفوذ العسكرى البريطانى في عمان ، اذ ستبقى بريطانيا على العديد من المتنفذين في المجال العسكرى تحت اسم خبراء معارين ، او تربطهم عقود شخصية مع حكومة قابوس • وهذه خدعة قديمة غالبا ما لجأت اليها بريطانيا ، وطورتها امريكا خلال حربها القذرة في الهند الصينية • فمن المعروف انها زودت حكومة سايغون بمئات الآلاف من الضباط والخبراء بعد اتفاقية باريس • لكن الثورة الفيتنامية تمكنت من احباط هذه المؤامرة وكنست كافة العملاء والخبراء الى الابد من فيتنام •

وعلى صعيد اخر ، فقد صرح الشاه بانه لن يسحب قواته الجوية من عمان ، مما يعنى ان التنسيق كان شاملا بين الاطراف الثلاثة • امريكا وبريطانيا وايران في كيفية دعم النظام المنهار وتوزيع المسئوليات •

ان هذه الانسحابات ـ على ما يبدو ـ هى جزء من عملية تعبيد الطريق امام مشروعات الامن الخليجى ، فالكل يطالب باخراج القوات الاجنبية ليحصل على مكاسب لصالحه • وهكذا تعلن بريطانيا عن انسحابها ، وتجرى عملية تعتيم على الدور الامريكى القادم في مصيرة ، وتشاع الاوهام حول سحب بعض القوات الايرانية دون الحديث عن الغاء اتفاقيات سابقة بهذا الخصوص •

ان مجمل هذه التحركات والمخططات المتلاحقة ، تضع الثورة العمانية امام ظروف جديدة ومعقدة تتداخل فيها اطراف الصراع كتداخل انياب الكلب • يتطلب الامر مواجهة سياسية وعسكرية باشكال جديدة متعرجات حادة وملتوية دقيقة ، فتلك طبيعة الثورات الاصيلة • فليس هناك ثورة سلكت طريقا مستقيما ووصلت الى اهدافها بسهولة ، وانما تمر بتعرجات والتواءات تطيل فترة المخاض والمعاناة ، لكن النصر سيكون حليفها باستمرار •

ان التعقيدات التى تواجه الثورة العمانية شديدة ، ولا تقتصر على عمان لوحدها ، بل تتداخل معها كافة الاوضاع الخليجية والجزيرية ، وحيث ان الثوار العمانيين مطالبون بتحديد المسارات الجديدة وسط هذه التعقيدات ، فان ذلك ايضا لا تعفى الثوريين في عموم المنطقة من مسئولياتهم التاريخية ، فبمقدار تضامنهم وتلاحمهم مع الثورة العمانية ، والاسهام جميعا لتجاوز كافة المصاعب ، بمقدار المزيد من الصعاب في وجه الامبرياليين ، ويضعوا لبنات قوية في صرح البناء الثورى في مواجهة الامبرياليين الرجعيين •



نــــداء

حول استشهاد المناضل البحريني محمد غلوم بوجيرى
في سجون السلطة البحرانية

الى الرأى العالمي :

الى جميع منظمات حقوق الانسان :

الى جميع محبي الحرية والتقدم :

في اواخر نوفمبر ١٩٧٦ م المنصرم استشهد المناضل محمد غلوم بوجيرى في سجون سلطة آل خليفة (الاسرة الحاكمة في البحرين) الفاشست بعد ان مارس بحقه جلادوا المخابرات الاردنية ـ البريطانية في البحرين كافة انواع التعذيب النفسي والجسدى .

وبذلك تضيف السلطة الفاشية في البحرين صفحة سوداء اخرى الى تاريخها الاسود الملطخ بدماء مناضلي الشعب البحراني . فهذه السلطة نفسها اقدمت على اغتيال المناضل العالمى محمد بونفور عضو اللجنة المركزية للجبهة الشعبية في البحرين في ٣ يوليو ١٩٧٣ م في عملية تفجير بشعة بحقه ، وهي نفسها التي تزج يوميا بخيرة ابناء الشعب البحراني في السجون وتمارس بحقهم مختلف اساليب التعذيب البربرية .

ان البحرين تشهد جوا ارهابيا منذ عام ١٩٥٦ م حين ضربت الانتفاضة الجماهيرية واعلنت حالة الطوارىء ، وجاءت كافة الاجراءات التي تلتها ، الترقيعية منها والارهابية المباشرة ، والتي توجتها السلطة بقانون امن الدولة الذى لايضاهيه اشد القوانين الفاشية في العالم والذى يتنافي مع الحقوق المعلنة للانسان ، وقانون العقوبات ، وقانون التجمعات لتتوج حالة الارهاب في البلد .

اننا نناشد منظمات الحقوقيين والمنظمات التقدمية والديمقراطية في امريكا ومنظمة العفو الدولية والمنظمات الحقوقية العربيه والعالمية باستنكار عمليات التعذيب في سجون البحرين وارسال لجان التقصى عن احوال المعتقلين السياسيين في البحرين .

اننا نناشد كافة منظمات الشبيبة الامريكية ومنظمات الشبيبة الصديقة في الولايات المتحدة ومنظمات الشبيبة العربيه والعالمية باستنكار مقتل المناضل محمد بوجيرى وتنظيم حملات تضامن واسعة مع المعتقلين السياسيين في الحرين .

الحرية للمعتقلين السياسيين في سجون السلط البحرانية الفاشية .

فلتسقط كافة القوانين اللانسانية : قانون امن الدولة ، قانون العقوبات .

المجد والخلود للشهيد المناضل محمد غلوم بوجير .

المجد والخلود لشهداء الشعب البحراني .

والموت للزمرة الحاكمة في البحرين .

لجان مناصرة الشعب البحراني في الولايات المتحدة ٤ديسمبر ١٩٦٧ م .